عضو غرفة التجارة: القطاع العام لا يمكن أن يستمر على نهجه التقليدي

الخالد لـ «الأنباء»: الطاقات الشبابية تُهدر في العمل الحكومي

أكد عضو غرفة تجارة وصناعة الكويت خالد مشاري الخالد ان الاتهامات المتداولة بان التجار هم أساس ارتفاع أسعار السلع في البلاد غير صحيح، مشيرا الى ان هناك قوانين ورقابة من وزارة التجارة والصناعة وجهات أخرى لمتابعة الأسعار. واستغرب الخالد، في مقابلة خاصة مع «الأنباء»، من كثرة تأسيس وإنشاء الهيئات حتى أصبح هناك أكثر من هيئة تعمل في المجال نفسه، لافتا إلى ان الوقت الراهن يحتم تخفيف الهيئات للإصلاح والبحث عن الحلول الجدية وإزالة المعوقات الروتينية الحكومية، في ظل وجود خطة واضحة المعالم لخلق بيئة استثمارية ناجحة.

وتطرق الخالد إلى تعاون السلطتين وإبداء حسن النية ووضع رؤية واضحة للسلطة التنفيذية وتنفيذها لتطوير البلاد ونهوض بنيتها التحتية، مؤكدا أن التطور لا يخلو من دور القطاع الخاص سواء في نظام المقاولات او استشارة المؤسسات. وتمنى عضو غرفة التجارة من الشباب الكويتي ان يخفف من أمور «التذمر» وان يبني نفسه بنفسه. وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

■ الحكومة لن تستطيع الاستمرار في نهج المصروفات الحالي بالميزانية

يوسف لازم

ماذا أضاف أعضاء «الغرفة» الشباب لأصحاب الخبرة الكبار؟

● أهل الخبرة والشباب يعملون بجهود مشتركة وبتنسيق انسيابي مرن، فعلى الرغم من اختلاف الفكر إلا اننا وجهان لعملة واحدة وأهل الخبرة الحاليون هم رواد هذه الغرفة، ودخولنا معهم تلك المؤسسة أضاف لنا الكثير لنتعلم منهم. نحن نضيف أفكارنا ونعمل بروح الفريق الواحد، وأكثر السمات التي ميزت حضورنا بالغرفة هي سمة السرعة في الأداء، ومن الواضح ان الغرفة أصبحت محط أنظار الجميع لذا فعلينا ان نعمل بشكل أسرع. وحضورنا ودخولنا عصر السرعة جاء مثالا حيا على تطوير بعض أدوات الغرفة ومواكبتها للتكنولوجيا الحديثة.

وبعد ان شاهدنا في الآونة الأخيرة ان الطاقات الشبابية تهدر من خلال العمل الحكومي، فقررنا كأعضاء الغرفة ان ندعم ونفتح آفاقا جديدة للشباب في المشاريع والتطوير.

ما تقييمك في دعم الغرفة لحل المشاكل الاقتصادية؟

● الغرفة لها مشاركات عديدة في حل الكثير من المشاكل، كما ان هناك اقتراحات عديدة تتم مناقشتها لتطوير أعمال الاقتصاد في البلاد، على ان تكون المرحلة المقبلة مواكبة لاقتصادات الدولة المتقدمة ومازلنا في مراحل التطوير إلى ان نصل للمستوى المطلوب في مستوى التنفيذ كي يكون عملنا واضحا ونافذا، خصوصا إذا قام القطاع العام باشراك القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أهداف واضحة.

وكان علينا بعد ان بلغ باب الرواتب 12 مليار دينار لشريحة 1,5 مليون نسمة يشمل الطلبة والعاملين والمتقاعدين، ان نركز أكثر على التعاون بين القطاعين العام والخاص عبر تطبيق الخصخصة، لافتا الى ان القطاع العام لا يمكن ان يستمر على هذا النهج التقليدي، ولابد من خلق بدائل من اجل ان يكون الإنفاق الاستثماري أكثر من الإنفاق الاستهلاكي، لذلك تطبيق الخصخصة هو الحل الأمثل لتلك المشكلة.

هل نجحت خصخصة البورصة؟

● الخصخصة أحيت البورصة، وهذا مؤشر على أن الكويت تسير نحو تنمية اقتصادها وإعادة تنظيمه، وهو أمر سينعكس إيجابا على مظهر اقتصادنا دوليا، فأي مشروعات تنموية جدية وفق أولويات واحتياجات الاقتصاد يجب أن يبت بها بشكل بعيد عن البيروقراطية، وأرى أن إشراك القطاع الخاص في المشاريع العامة عامل قوي لكي يرتاح الشعب ويعرف الجميع ما له وما عليه، على تكون تلك المشاريع شيء يواكب التطور ويفتح آفاقا جديدة للمستقبل وليس مجرد صرف على مشاريع متأخرة بسبب تهالك من قبلها مثل ما هو حاصل الآن مع المستشفيات والمطار والجسور وغيرها من المشاريع.

خالد الخالد

ما رأيكم في التشريعات الجديدة المتعلقة بالشؤون التجارية والاستثمارية؟

● الغرفة تقوم من هذا الجانب بدور جبار وتستعين بخبرات متعددة ونستقبل وفودا من جميع أنحاء العالم لنستمع الى تجارب الآخرين ونقوم برفع التقارير ونترك الأمر في النهاية للمشرع.

وهناك تشريعات كثيرة لا دراسة واضحة لها، ومثال على ذلك كثرة الهيئات الحكومية وتشابه أنشطتها والتي أصبحت أكثر من الوزارات، فما الهدف من إنشائها؟

لا بد من المشرع أن ينظر بنظرة أوضح بشأن سن القوانين التجارية بما يتماشى مع الأوضاع العالمية، وهنا تكمن حاجتنا للاستعانة بأصحاب الخبرة، أو تطبيق تجارب ناجحة، عبر تخفيف الهيئات والبحث عن الحلول الجدية وإزالة المعوقات الروتينية الحكومية، من خلال خطة واضحة المعالم لخلق بيئة استثمارية جيدة.

من يتحمل مسؤولية رفع الأسعار وشح بعض المنتجات في السوق؟

● وزارة التجارة والصناعة وجهات أخرى تقوم بدورها على اكمل وجه في متابعة الأسعار وضبطها، وإذا كانت هناك أسعار عالية فلا دخل للتجار بها، لأن في النهاية التاجر يريد أن يبيع سلعته وليس الاحتفاظ بها ورفع سعرها يشكل ركودا في عمليات البيع لديه.

وهناك أيضا مسؤولية يجب ألا نلقيها على عاتق التجار مثل تغير سعر المنتج عالميا، وتغير وسائل الشحن من بحري أو بري إلى جوي ما قد يرفع التكلفة إلى الضعف.

كيف ترى الصناعة والسياحة في الكويت مستقبلا؟

● الكويت بحكم أنها دولة نفطية لا يوجد ما يمنعها من أن تكون دولة صناعية وعاصمة العالم للمشتقات النفطية، ولدينا كل المقومات المالية والإدارية التي تحتاج إليها البلاد للنهوض بالصناعة، خصوصا أن الكويت متفوقة في هذا الجانب مقارنة بالدول المجاورة. أما بالنسبة للسياحة، فأنا أرى أن نتركها لدولة الإمارات لأنها نجحت في ذلك ومن هنا يجب أن تبحث الكويت عن بديل آخر وهو الصناعة، لاسيما أن السياحة تحتاج الى مقومات ونحن لا نمتلكها ولا يوجد لدينا الانفتاح السياحي الذي تمتلكه الدول الأخرى، حيث مازلنا متمسكين بالعادات والتقاليد.

أطالب بمراجعة كثرة الهيئات الحكومية وتشابه أنشطتها

الكويت لديها المقومات المالية والإدارية للنهوض بالصناعة

■ لا علاقة للتجار برفع الأسعار.. و«التجارة» تقوم بدورها على أكمل وجه

ما المطلوب من الكويت لاستقطاب المستثمر الأجنبي؟

● الظروف السياسية في الكويت أصبحت آمنة بفضل قيادة صاحب السمو الأمير، إلا أن المستثمر الأجنبي لديه اطلاع كامل على القوانين وهي ما زالت تشكل هاجسا بالنسبة له، والتحدي الأساسي أمام الحكومة في خلق بيئة مالية مستقرة بوضع آلية واضحة من خلال طلب سن وتعديل القوانين التي تهيئ بيئة لتكون جاذبة للمستثمر الأجنبي.

ما تقييمك لأداء وزارة التجارة والصناعة؟

● حققت وزارة التجارة أداء جيدا بجهود القائمين عليها، فهي من الوزارات التي اجتهدت كي لا تكون عليها أي ملاحظات، فإجراءات التراخيص تطورت، ونحن في الغرفة كممثلين للقطاع الخاص نتطلع الى المزيد من التعاون مع وزارة التجارة.

هل دعم الكويت للدول المتعثرة إيجابي في ظل متطلبات الشعب الداخلية؟

● الكويت دولة صغيرة وموقعها الجغرافي حساس وهناك أطماع كثيرة تنظر إليها، لذلك هناك ديبلوماسية في التعامل حول خدمة بعض الدول العظمى والنامية في مساعدتها بتمويلات حسب ما تراه الحكومة سواء أكان قرضا او منحة او استثمارا او بناء مشروع متكامل، ومن وجهة نظري حان الوقت لإغلاق الباب مؤقتا للمساعدات الخارجية والعمل على حل مشاكلنا في الداخل وبعدها نشرع ثانية في المساعدات الخارجية، والالتفاف حول أبنائنا وشبابنا الطامحين في صناعة مشاريعهم وأفكارهم وتطبيقها على أرض الواقع.

وفي الوقت ذاته، أتمنى من الشباب الكويتي أن يخفف من أمور «التذمر» والعمل بشكل أكبر وأن يبقى مصرا على تحقيق هدفه وان يبني نفسه بنفسه، ولا يلجأ الى واسطات من أجل تسهيل او إنهاء معاملاته.

هل تجانس السلطتين أساس النهضة الحالية للبلاد؟

● التعاون بين السلطتين وإبداء حسن النية ووضع رؤية واضحة للسلطة التنفيذية وتنفيذها من اهم أسس تطوير البلاد ونهوض بنيتها التحتية، والتطور لا يخلو من دور القطاع الخاص سواء في نظام المقاولات او استشارة المؤسسات وفي مقدمتها غرفة التجارة وغيرها من جمعيات النفع العام والاتحادات المتخصصة التي تمتلك أصحاب الخبرة والمشورة

نقل المواد الغذائية في برادات بدل السطحات المكشوفة

أشار الخالد إلى أن لجنة التجارة والنقل سعت في اجتماعها الأخير إلى توفير اعلى درجات الدعم لشركات النقل والتخزين من خلال القرارات التي يتم تدارسها في نقل المنتجات الغذائية في شاحنات «برادات» بدلا من السطحات المكشوفة، سعيا في الحفاظ على المنتجات ونقلها بشكل آمن، إلا ان بعض الشركات اعترضت على عملية النقل في البرادات نظرا إلى ان بعض المنتجات لا تحتاج إلى ذلك كما انها ترفع من تكلفة النقل والتي سيكون لها انعكاس واثر بالغ في أسعار السلع، لذلك بدلا من استخدام شاحنات التبريد فسوف تكتفي الشركات بشاحنات «التلطيف» وهي تفي بالغرض.

تقرير الشال

22 ألف مبنى خالٍ في الكويت يبحث عن مستأجرين

ذكر تقرير الشال الاقتصادي ان إجمالي عدد المباني في الكويت في نهاية ديسمبر 2018 بلغ نحو 204,6 آلاف مبنى، مقارنة بنحو 202,4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي إن عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1,1٪، وهو أقل من مستوى النمو السنوي المسجل في نهاية 2017 والذي بلغ نحو 1,6٪، حيث يعتبر نمو عدد المباني في 2018 أدنى نسبة نمو في السنوات السبع السابقة وكان أدنى معدل النمو قد بلغ نحو 0,7٪ في 2011، وذلك حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات.

وانخفضت نسبة المباني الخالية وفقا لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إذ بلغت نسبتها نحو 10,9٪ وعددها نحو 22,2 ألف مبنى من إجمالي 204,6 آلاف مبنى، مقارنة بنحو 23,4 ألف مبنى خال من إجمالي 202,4 ألف مبنى في نهاية 2017، أي ما نسبته 11,6٪.

وطبقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات إذ شملت ما نسبته 46,6٪ من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 22٪، ثم الدكاكين بنسبة 18,6٪. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته بصورة منتظمة منذ عام 2009 وحتى نهاية 2018، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2009ـ2018) للشقق والمنازل نحو 2,7٪ والدكاكين نحو 1,7٪ على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6,2٪. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقا لتقديرات هيئة المعلومات المدنية في 2018، فبلغت نحو 25٪ بعد أن كانت نحو 25,5٪ في نهاية 2017.

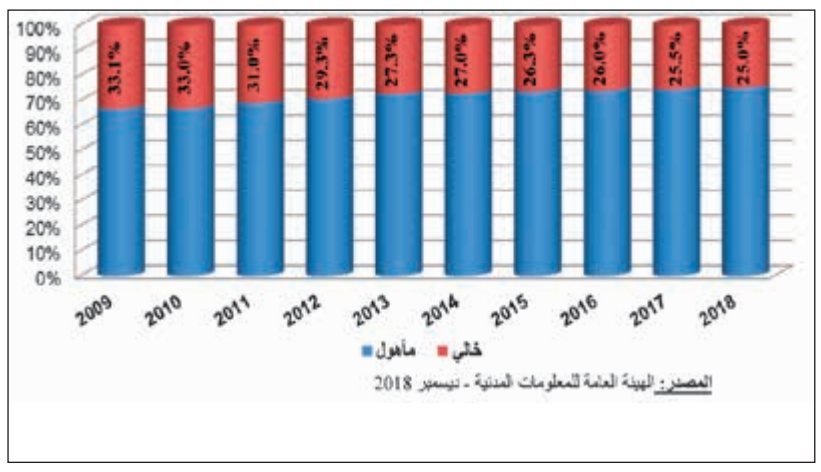

25,5٪ من الوافدين في الكويت غير مدرجين بسوق العمل

قال تقرير الشال الاقتصادي ان إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ نحو 4,6 ملايين نسمة كما في نهاية 2018، ذلك يعني زيادة عدد السكان 2,7٪ مقارنة بمثيله المسجل في نهاية 2017، وفق إحصاءات السكان والعمالة، الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نموا موجبا بنسبة 2٪ في 2017، مقارنة بنحو 4,1٪، و3,6٪، و3,2٪ في الأعوام 2016 و2015 و2014 على التوالي. وبلغت الزيادة المطلقة خلال 2018 نحو 121 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 33 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي 2,4٪، ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1,403 مليون نسمة، وانخفضت قليلا مساهمة الكويتيين في جملة السكان من نحو 30,44٪ في نهاية 2017 إلى نحو 30,36٪ في نهاية 2018، ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 717 ألفا عدد الذكور البالغ نحو 686 ألفا. وزاد عدد السكان غير الكويتيين بنحو 88 ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت 2,8٪ بارتفاع عن نسبة نموهم في 2017 البالغة 1,9٪، وبلغ عددهم نحو 3,219 ملايين نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2009ـ2018 بلغ نحو 3,5٪.

وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2,8 مليون عامل أي ما نسبته نحو 61,1٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30,3٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين، قد ارتفعت من نحو 73,5٪ في نهاية 2017 وصولا إلى نحو 74,5٪ في 2018. وارتفعت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من 15٪ في 2017 إلى 15,1٪ في 2018، وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 48,7٪، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 24,3٪. وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 425 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 335 ألف عامل أي ما نسبته 78,9٪ من إجمالي العمالة الكويتية، ولكن تلك النسبة تبلغ نحو 80,5٪ وفقا للإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء.

وزارة التجارة: بدء العمل بدفتر الوسيط العقاري الإلكتروني اليوم

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا ببدء العمل بنظام دفتر الوسيط العقاري الإلكتروني من خلال الموقع الإلكتروني المخصص لذلك من اليوم 17 مارس الجاري الذي يصرح باستخدامه للوسيط المرخص له والمقيد بإدارة العقار بالوزارة بعد الحصول على التصاريح والهوية الإلكترونية اللازمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وقالت وزارة التجارة والصناعة في بيان صحافي، أمس إن القرار الذي حمل الرقم «55 لعام 2019» نص في مادته الثانية على أنه «لا يجوز الجمع بين الدفتر الإلكتروني والدفتر الورقي لدى الوسيط في الصفقة الواحدة».

وأضافت أن المادة الرابعة من القرار أشارت إلى أنه «يستمر العمل بدفتر مزاولة مهنة الوساطة الورقي إلى حين صدور قرار بوقف العمل به»، مبينة ان الأحكام العامة من الفصل الأول من القرار الوزاري رقم (477) لسنة 2011 في شأن تنظيم مزاولة مهنة الوساطة العقارية فيما لم يرد به نص بهذا القرار.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

تتخصص في إقامة المخازن وإدارتها والإشراف عليها

تأسيس «الأمانة للمخازن» برأسمال 1,5 مليون دينار

طارق عرابي

وافقت وزارة التجارة والصناعة مؤخرا على تأسيس شركة «الأمانة للمخازن» المتخصصة في إقامة المخازن بجميع أشكالها (مخازن مبردة، مجففة) وإنشاء مناطق ومساحات لتخزين البضائع والسلع والمواد الاولية والمواد الخام بكافة أنواعها بما فيها ساحات تخزين السيارات وغيرها من المعدات الثقيلة، حيث حدد رأس مال الشركة بـ 1,5 مليون دينار.

ومن المقرر ان تعمل الشركة في مجال إدارة المخازن وصيانتها والاشراف على حماية المخزون فيها، وتوفير وتقديم أعمال التعبئة والتغليف والتجميع للمواد والسلع والبضائع المراد تسويقها.

كما ستقوم الشركة بتخزين كافة أنواع البضائع بحسب نظام الايداع تحت الاشراف الجمركي داخل المناطق الجمركية أو خارجها، ومزاولة جميع أنشطة المناولة الجمركية، وإدارة المخزون الراكد والمتقادم بالبيع لكافة أنواع المخزون السلعي داخل وخارج الكويت، وترتيب المزادات الخاصة للتخلص منه.

مقرها الإمارات.. وتسعى لتصبح منصة خدمات نفطية بالبلاد

«مجموعة ايريس» تستهدف الاستثمار بالقطاع النفطي الكويتي

محمود عيسى

قالت مجموعة ايريس، التي تتخذ من الإمارات مقرا لها والمملوكة لأحد المواطنين الهنود، انها تخطط لتصبح منصة خدمات كبيرة في القطاعات البحرية والبحرية والنفط والغاز والبتروكيماويات في الكويت.

وجاء هذا الاعلان خلال مؤتمر عقد في الكويت مؤخرا، وحضره نخبة من خبراء الصناعة العالميين كمتحدثين وأعضاء فريق عمل ومندوبين يحددون التحديثات الرئيسية حول الصناعة البحرية والبحرية والنفط والغاز.

واضافت الشركة في بيانها انها تهدف الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين وصانعي السياسات رفيعي المستوى في قطاع البحرية والبحرية والنفط والغاز في الكويت والمنطقة، وقد انعقد الحدث بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة في قطاع الشحن الإقليمي، كما ركز على اتجاهات السوق الرئيسية، ما منح الحضور رؤية فريدة حول الفرص المتاحة.

بالإضافة إلى الحصول على المعرفة الحيوية في هذه الصناعة، قدم المؤتمر بيئة تواصل مثالية للقاء رجال الأعمال وتبادل الأفكار، كما وفر منصة مناسبة للتواصل وإبرام الصفقات وإقامة العلاقات والارتقاء بالأعمال إلى المستوى التالي، وكان الهدف من هذا الحدث وضع معيار للأحداث المستقبلية.